

تقييم الأداء التنافسي للجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمية 2017-2018

أ.د. عيساني عامر - المركز الجامعي بركة- الجزائر

د. حامدي محمد - جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر

Abstract:

Despite the wide economic and political openness of Algeria in the last few years, it has not yet risen to take a place in the Global Competitiveness Report. In this context, the recent World Competitiveness Report 2017-2018 showed that Algeria improved by one rank, Year ranked 86th globally.

The Global Competitiveness Report is based on a set of benchmarks approved in 2004. The standards consist of 12 pillars, most notably: institutions, infrastructure, macroeconomic environment, health and education, the effectiveness of commodity markets, labor and others.

Keywords: Competitiveness, Competitiveness Indicators, the Global Competitiveness Report.

ملخص:

على الرغم من الانفتاح الاقتصادي والسياسي الواسع للجزائر في سنوات القليلة الماضية إلا أنها مازالت لم ترق لأخذ مكانة مرموقة في تقرير التنافسية العالمية ، وفي هذا السياق أظهر تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 الصادر حديثا عن منتدى الاقتصاد العالمي، حيث تحسنت الجزائر بمرتبة واحدة ، لتحتل هذه السنة المرتبة 86 عالميا.

يستند تقرير التنافسية العالمي على مجموعة معايير أقرت عام 2004، وتتألف المعايير من 12 محور أبرزها: المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم ، فعالية أسواق السلع، والعمل وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، مؤشرات التنافسية، تقرير التنافسية الدولي.

مقدمة.

تواجه المؤسسات اليوم منافسة شديدة في مختلف الصناعات وزادت حدتها مع تفتح الأسواق وما نتج عنه من مناخ تنافسي يفرض على جميع المؤسسات الاهتمام بالمعاملين فيه وتحليله لمعرفة الفرص والتهديدات البيئية لاستغلالها أحسن استغلال بما يتوافق وإمكانات المؤسسة ومواردها المتاحة، وذلك عن طريق صياغة الإستراتيجية الملائمة التي تمكنها من ضمان مركز تنافسي قوي يسمح للمؤسسة من اكتساب مزايا تنافسية سواء بتميز المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن، أو من خلال الاستغلال الأمثل لموارد وإمكانات المؤسسة بما يسمح بتحقيق منتجات وخدمات بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين.

إشكالية البحث:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي من أهم مؤشرات قياس تنافسية الدول والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف و يقدم سنوياً منذ عام 1979 وذلك ضمن سياق دراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يعتبر هذا التقرير أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين¹.

نحاول في هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي أهم المؤشرات التنافسية التي تحدد مكانة الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي؟
وانطلاقاً من السؤال الرئيسي يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية كالتالي:

- (1) ما هي مكانة الجزائر في مجموعة مؤشرات متطلبات الأساسية؛
- (2) ما هي مكانة الجزائر في مجموعة مؤشرات الكفاءة والفعالية؛

(3) ما هي مكانة الجزائر في مجموعة مؤشرات المعرفة والابتكار.
فرضيات البحث: للإجابة عن هذه الأسئلة، نقدّم الأجوبة المحتملة المتمثلة في الفرضيات الآتية:

- (4) الجزائر حسنت مكانتها التنافسية في مجموعة مؤشرات متطلبات الأساسية؛
 - (5) الجزائر حسنت مكانتها التنافسية في مجموعة مؤشرات الكفاءة والفعالية؛
 - (6) الجزائر حسنت مكانتها التنافسية في مجموعة مؤشرات المعرفة والابتكار.
- أهداف البحث: يهدف هذا الموضوع إلى:

- (1) رفع الغموض عن التنافسية الدول، باعتبارها مفهوم متعدد الأبعاد؛
 - (2) تحديد مكانة الجزائر في مؤشرات تقرير التنافسية العالمي 2017-2018.
- أهمية البحث: يستمد الموضوع أهميته من خلال :

- (1) الضرورة التي يفرضها واقع التنافس، التي تنشط ضمنه الدول باعتبار الامتياز هدف هذه الأخيرة و محصلة جهودها؛
 - (2) حداثة الإحصائيات المقدمة في تقرير التنافسية العالمي بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- أسباب اختيار البحث: يستمد الموضوع مبرراته من:

- (1) حركية الاقتصاد الجزائري و انفتاحه على الاقتصاد العالمي؛
 - (2) محاولة توضيح صورة الاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمي 2017-2018.
 - (3) اعتبار الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة والذي طرح نفسه بإلحاح في الآونة الأخيرة.
- هيكلية البحث: لمعالجة الموضوع تم التطرق للنقاط التالية:

- (1) مفهوم التنافسية (المؤسسات ، القطاع، الدول)؛
- (2) مكانة الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2017-2018.

المبحث الأول: مفهوم التنافسية

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان مؤسسة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق تختلف عن تنافسية القطاع، وبدورهما يختلفان عن تنافسية الدولة التي تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيه²، ولتوضيح ذلك أكثر لا بد من دراسة كل مستوى من مستويات التنافسية على حدى:

المطلب الأول : تعريف التنافسية حسب المؤسسات

تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي، في ظل غياب الدعم والحماية المقدمة من قبل الدولة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال والتكنولوجيا)³.

لهذا نجد أن معظم الدراسات تتفق على أن مستوى المؤسسة هو أفضل مستوى لتحديد مفهوم التنافسية، لأن المؤسسات هي التي تتنافس في الأسواق الدولية وليست الدول في حد ذاتها، ولقد جاء مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة ليعكس ثلاثة معايير رئيسية، تتمثل في الربحية، التميز والمساهمة في التجارة الدولية.⁴

ويمكن قياس تنافسية الشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها⁵:

- الربحية و معدلات نموها؛

- إستراتيجية الشركة و اتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي.

انطلاقا من كون التنافسية تتجسد بالتفوق على المنافسين، فإن المنظمة تكون ذات تنافسية عندما تقل تكلفتها المتوسطة عن سعر منتجاتها في السوق، و مما لاشك فيه أن التكلفة والسعر يعتبران من العوامل الحاسمة فعلا في ضمان التنافسية للمنظمة، إلا أنها ليست الوحيدة لأن الجودة أيضا كثيرا ما تكون هي الأهم في نظر العميل، وبشكل عام تتوقف تنافسية المنظمة على تحسين العلاقة بين القيمة المتوقعة من قبل العميل وتكاليف الوسائل الضرورية أي أن المنظمة التنافسية هي التي تتمكن من تقديم أحسن توليفة القيم المتوقعة من قبل العميل بأدنى التكاليف.⁶

و هي أيضا القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد.⁷

التنافسية تقاس على الفور في الأسواق بالمنتجات المباعة بطريقة مربحة وتجسد المواقف المنشودة من قبل المؤسسة حتى تكون أفضل من منافسيها الفعليين.⁸

و هناك من ربطها بالتكاليف حيث عرفها كتالي : المؤسسة التنافسية هي التي لديها التكاليف الأقل.⁹

كما عرفها آخرون بأن القدرة على المنافسة هي التنافسية.¹⁰

التنافسية هي القدرة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق والتي تقلل من نصيب الشركة في السوق المحلي والعالمي، ويترتب على التنافسية الوصول إلى مركز تنافسي أو ما يطلق عليه (Competitive edge).¹¹

يمكن تعريف التنافسية كما يلي التنافسية هي القدرة على بيع ما ينتج.¹²

التنافسية هنا تعني قدرة المنشأة على تقديم سلعة ذات جودة عالية بتكلفة منخفضة عن المنافسين الآخرين (المجلس الوطني المصري للمنافسة).

جاء في تقرير وزارة الإقتصاد الفرنسي أن التنافسية هي القدرة التي تملكها المؤسسة في لحظة معينة لمقاومة منافسيها¹³.

أما مكتب الإستشارة ببوسطن (BCG) فيشير إلى أنه في مجال تنافسي، المؤسسة ذات قدرة تنافسية هي تلك التي تتمكن من تحقيق أقل التكاليف من خلال إستغلال العوامل بأقصى فعالية ممكنة¹⁴.

المطلب الثاني : تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط

تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً قطاع صناعة الموصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

إن نجاح تنافسية إحدى منظمات دولة ما لا يعتبر مقياساً على القدرة التنافسية للدولة، حيث يمكن أن يتأتى نشاط منظمة واحدة إلى عوامل إستثنائية لا يمكن محاكاتها في المنظمات الأخرى أو على صعيد الصناعة أو الدولة، وعليه، كان لابد من التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها، حيث أن نجاح مجموعة من المنظمات المكملة لبعضها البعض دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل. إلا أن الدولة يمكن أن تكون منافسة عالمياً في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات، فالدولة لا يمكنها خلق صناعات تنافسية، حيث فقط المنظمات هي القادرة على ذلك، وعند الحديث عن تنافسية الصناعة، فإنه يقصد بها قدرة منظمات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والعالمية دون الإعتماد على الدعم والحماية الحكومية، ومن ثم تتميز هذه الدولة في هذه الصناعة¹⁵.

المطلب الثالث : تعريف التنافسية على مستوى الدول

إهتم الكتاب والإقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسنتطرق لأهم هذه التعاريف.

ومن خلال القراءة المتأنية للأدبيات الإقتصادية التي تناولت موضوع التنافسية، تبين أن هذا المفهوم إرتبط بقضية العجز المسجل في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1981-1987) وزيادة المديونية الخارجية لها و إرتفاع حدة المنافسة الأجنبية في الأسواق الأمريكية¹⁶، ثم ظهر المفهوم بشكل جلي في بداية التسعينيات إثر إنبهار الكتلة الشيوعية وظهور النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي أفرز العولمة للتأكيد على التوجه نحو الإعتماد على قوى السوق¹⁷.

لقد عرفها الإقتصادي الأمريكي Jeffrey Sachs والذي يعرف تنافسية الدولة بقدرتها على إنتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دوليا، على أن يؤدي هذا الإنتاج إلى تزايد الدخل الحقيقي لمواطنيها¹⁸.

يتميز تعريف سابق بعدم شموليته بالإضافة إلى إنحصاره في مجال التجارة الخارجية فهو يركز على تنافسية الدول المتقدمة التي تعتبر المساهم الأكبر في التجارة الدولية من خلال تنوع صادراتها وقدرتها الكبيرة على المنافسة في الأسواق الدولية، عكس الدول النامية التي ينحصر تخصصها في منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة تركز على المواد الأولية، الأمر الذي يحول دون تحسين قدرتها التنافسية ومستوى معيشة أفرادها.

وجاءت مساهمة بورتر لتربط التنافسية بالإنتاجية ومستوى المعيشة وبالنسبة له فإن فهم التنافسية يجب أن ينطلق من التركيز على المصادر الأساسية للإزدهار والرخاء الإقتصادي، بمعنى أن مستوى المعيشة في الدولة يتحدد بإنتاجية إقتصادها، وأن الإنتاجية تعتمد على قيمة منتجات وخدمات الدولة معا مقاسة بالأسعار التي يمكن أن تطلب بها في الأسواق

وبالكفاءة التي يمكن أن تنتج بها، بما ينعكس في الأخير على زيادة حصة الدولة من السوق العالمية ومن ثم ضرورة تخصيصها في الصناعات ذات الإنتاجية العالية لتحقيق التنافسية.¹⁹

يعرف تقرير المنافسة العالمية تنافسية البلد بأنها القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.²⁰

ومما سبق يمكن القول بأن الصناعة تضمن ميزتها التنافسية إذا كانت إنتاجية عناصر الإنتاج بها أكبر من إنتاجية منافسيها على الأقل على المستوى الدولي، إلى جانب تحقيق هذه الصناعة للتفوق من فقد ركز على معايير أخرى من خلال إرتفاع نصيبها من إجمالي الصادرات العالمية، أما جانب الإنتاجية النسبية، فبداية ربط **Porter** بين تنافسية الصناعة وقدرتها على الإحتفاظ بتفوقها في السوق العالمي ليس فقط في مجال التجارة وإنما أيضا في مجال الإستثمار، فضلا عن إستناد هذا التفوق في السوق العالمي بقدرة هذه الصناعة على المنافسة في السوق المحلي.

المبحث الثاني: مكانة الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2017-2018

أوضح التقرير تحسن مرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة (86) من بين (137) دولة مقارنة مع المرتبة (87) من بين (142) دولة العام الماضي.

إنه من الجدير أن التحسن الطفيف لمرتبة الجزائر من المرتبة 87 عام 2017 إلى المرتبة 86 عام 2018 يعود إلى الأداء المسجل للجزائر حسب محاور التقرير مع العلم أن هذه المحاور جميعاً مستمدة من نتائج مسح الآراء لقادة الرأي في القطاع الخاص في الجزائر من رجال أعمال ومدراء عامين.

كل المحاور الأساسية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

جدول (1): مرتبة الجزائر في المحاور الرئيسية في تقرير التنافسية العالمي للعامين 2017-2018

فرق الأداء	مرتبة الجزائر تقرير 2018-2017 (من 137 دولة)	مرتبة الجزائر تقرير 2017-2016 (من 138 دولة)	المحاور الرئيسية
↓ 7	82	75	المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية
↑ 9	88	99	المحور الأول: المؤسسات
↑ 7	93	100	المحور الثاني: البنية التحتية
↓ 8	71	63	المحور الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي
↑ 2	71	73	المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي
↑ 8	102	110	المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة
↑ 4	92	96	المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب
↑ 4	129	133	المحور السادس: كفاءة السوق
↓ 1	133	132	المحور السابع: كفاءة سوق العمل
↑ 7	125	132	المحور الثامن: تطور الأسواق المالية
↑ 10	98	108	المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية
-----	36	36	المحور العاشر: حجم السوق
↑ 1	118	119	المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور
↓ 1	122	121	المحور الحادي عشر: مدى تطور بيئة الأعمال
↑ 8	104	112	المحور الثاني عشر: الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات

, World Economic Forum, p967-2016The Global Competitiveness Report201

http://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf

44, World Economic Forum, p8-2017The Global Competitiveness Report201

[http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-](http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf)

2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf

المطلب الأول: مجموعة المتطلبات الأساسية :

يلاحظ من الجدول تراجع الجزائر 7 مراتب حسب هذه المجموعة عن العام الماضي لتحتل المرتبة 82 عالميا، فقد تحسنت في 3 محاور وتأخرت بمحور واحد كالتالي:

المحور الأول: المؤسسات

تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 9 مراتب ليحقق 88 هذا العام بسبب تحسن معظم المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها: كفاءة الإطار القانوني والإرهاب تحسن بـ 33 مرتبة و حقوق المالكين تحسن المؤشر بـ 16 مرتبة وتحسن مؤشر محاربة الرشاوي بـ 9 مراتب ، أيضا مؤشر حماية الملكية الفكرية تحسن بدوره أيضا بـ 6 مراتب واستقلال القضاء تقدم بـ 3 مراتب .

المحور الثاني: البنية التحتية

إحتلت الجزائر مرتبة 93 حسب هذا المحور تحسنا بـ 07 مراتب مقارنة مع تقرير العام الماضي، يعزى هذا التحسن الملحوظ ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية إلى عدة مؤشرات وهي : مؤشر جودة السكك الحديدية بـ 08 مراتب محققا الترتيب 49 عالميا ، كما تحسن مؤشر جودة الطرق بـ 07 مرتبة ليصبح الترتيب الجديد 89 ، مع تحسن في المؤشر الفرعي الهاتف النقال لكل 100 نسمة بـ 7 مراتب ليحقق المرتبة 101 هذا العام، والمؤشر الفرعي لعدد خطوط الهاتف الثابتة لكل 100 نسمة تحسن هو أيضا بـ 3 مرتبة ليحقق المرتبة 86 هذا العام.

المحور الثالث: محور بيئة الإقتصاد الكلي

تراجعت الجزائر حسب هذا المؤشر على العام الماضي حيث إحتلت المرتبة 71 عالميا بعد أن كانت في المرتبة 63 العام الماضي أي تراجعت بـ 8 مراتب ونستطيع القول أن هذا المؤشر كان يعتبر الميزة التنافسية للجزائر وقد حقق الجزائر مراتب ريادية سنوات سابقة ، وقد سجلنا فيه تراجعا لمعظم مؤشرات ومنها مؤشر التضخم تراجع إلى المرتبة 108 أي فقد 8

مراتب، و تراجعَت الجزائر في مؤشر الموازنة بـ 26 مرتبة ليصبح ترتيبها الجديد 127 عالميا أما المؤشرات الرائدة للجزائر هي مؤشر الإيدار الوطني الإجمالي حيث إحتلت الجزائر المرتبة 18 عالميا بعدما كانت تحتل المرتبة 10 يرجع ذلك لإحتياطي الصرف الذي بلغ في الجزائر 97.33 مليار دولار في نهاية 2017، مقابل 85.2 مليار دولار، في العام 2018.²¹

قد أشار البنك الدولي في تقرير صادر عنه في 16 افريل الماضي إلى إحتياطي الصرف الجزائري مهدد بالنفاد في سنة 2020، بحيث أن إحتياطي الصرف الجزائري الذي كان يشكل مفخرة الدولة الجزائرية بإعتبار أنه يستعمل لتمويل مشاريع البنية التحتية و كان من المفروض أن يكون أيضا أداة ضمان للأجيال المستقبلية، غير أن هذا الإحتياطي تراجع بشكل فادح في السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار المحروقات.

فقد بلغت أعلى نسبة لإحتياطي الصرف الجزائري في سنة 2012 بقيمة 194 مليار دولار، غير أنه بداية من سنة 2014 بدأ إحتياطي الصرف الجزائري ينهار بسبب إنخفاض أسعار البترول الذي كان يشكل المصدر الرئيسي لهذا الإحتياطي، و النتيجة أنه في سنة 2017 بلغت قيمة الأموال المتبقية في هذا الإحتياطي ما يقارب 97 مليار دولار.²²

و طبقا لتقديرات البنك الدولي فإنه في سنة 2020 المتبقي في إحتياطي الصرف الجزائر بالكاد سيغطي 05 أشهر من الإستيراد لا أكثر، و أوضح كذلك البنك الدولي بأن نسبة العجز في ميزانية الدولة الجزائرية ستبلغ هذه السنة أي سنة 2018 ما يقارب 11.8 بالمائة و هي مرشحة للإرتفاع في السنوات المقبلة، و أيضا مؤشر حجم الديون الذي إحتل المرتبة 70 عالميا ولم يتغير عن العام الماضي بعد تراجع ديون الجزائر إلى 3.67 مليار دولار سنة 2013.²³

المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي

تحسنت الجزائر حسب هذا المحور إلى المرتبة 71 بعدما كانت في المرتبة 73 العام الماضي، حيث يعزى ذلك إلى التحسن في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور كمؤشر جودة التعليم الابتدائي بمقدار 7 مراتب لتحتل الجزائر مرتبة 95 هذا العام و مؤشر الوفيات من الرضع الذي تحسن بمرتبة واحدة ليصبح في المرتبة 92 عالميا .

كما سجلنا تحسنا في مؤشر الأثر الاقتصادي لمرض الايدز على بيئة الأعمال حيث تحسن 69 مرتبة عن العام الماضي ليسجل المرتبة 44، ومؤشر الأثر الاقتصادي للسبل على بيئة الأعمال والذي تحسن هو أيضا 70 مرتبة لتسجل المرتبة 55.

المطلب الثاني : مجموعة محفزات الكفاءة:

تحسنت الجزائر حسب هذه المجموعة من المرتبة 110 العام الماضي إلى المرتبة 102 هذا العام أي بتقدم 8 مراتب، وذلك لتحسن الجزائر في جميع محاور ومؤشرات هذه المجموعة.

المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب

ارتفع ترتيب الجزائر سبعة مراتب بهذا المحور ليصب ترتيبها الجديد 92 ويرجع ذلك إلى التحسن الملحوظ في أغلب المؤشرات الفرعية كمؤشر مؤشر جودة المدارس الأعمال بمقدار 15 مرتبة ليسجل المرتبة 112 لهذا العام ، هذا بالإضافة لمؤشر جودة تدريب الموظفين قفز بمرتبتين ليسجل المرتبة 129، ومؤشر سرعة الانترنت بمؤسسات التعليم العالي تقدم 17 رتبة مسجلا المرتبة 114 عالميا هذه السنة ونسجل تراجع مؤشر جودة النظام التعليم بـ 12 مراتب ليسجل المرتبة 97.

المحور السادس: محور كفاءة الأسواق السلعية

تحسنت الجزائر في هذا المحور من المرتبة 133 إلى المرتبة 129 أي تقدمت بـ 4 مراتب حيث يحتوي هذا المحور على 16 مؤشر فرعي تقدمت الجزائر في جميعها ، ويعود هذا التحسن إلى عدت مؤشرات نذكر منها مؤشر شدة المنافسة المحلية حيث تحسن بـ 5 مراتب ليصبح ترتيبها الجديد 131، وأيضا مؤشر تأثير الضرائب لتصل إلى مرتبة 131 أي بتقدم 3 مراتب وتحسنت الجزائر حسب مؤشر عبء الإجراءات الجمركية بـ 22 مرتبة ليصل ترتيبها الجديد إلى المرتبة 103 .

المحور السابع: كفاءة سوق العمل

تراجعت الجزائر في هذا المحور بمرتبة واحدة ليصبح ترتيبها 133 ، وذلك لتراجعها في جميع المؤشرات الفرعية التي نذكر منها على سبيل المثال مؤشر قدرة البلد على اجتذاب الكفاءات الذي تراجع بـ 11 مرتبة ليصبح الترتيب الجديد 127 .

المحور الثامن: تطور الأسواق المالية

سجل هذا المحور تراجعا طفيفا برتبة واحدة عن العام الماضي ليسجل هذه السنة المترتبة 133 بالرغم من تحسن معظم مؤشرات الفرعية على سبيل المثال : مؤشر توفر الخدمات المالية تقدم بـ 5 مراتب ليصبح الترتيب الجديد 126 و أيضا مؤشر سلامة البنوك إحتلت الجزائر فيه 115 بتراجع بـ 8 مراتب، وأيضا تحسن مؤشر تنظيم البورصة بـ 11 مرتبة الذي إحتلت فيه الجزائر المرتبة 111 .

المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية

سجل هذا المحور تحسنا من 108 العام الماضي إلى 98 في العام الحالي، وذلك لتقدم الجزائر في جميع مؤشرات الفرعية كمؤشر مدى توفر التكنولوجيا الحديثة الذي سجل تحسن بـ 6 مراتب ليصبح الترتيب الجديد 119 و مؤشر عدد مستخدمي الأنترنت تحسن أيضا بـ 5 مراتب ليسجل المرتبة 90 ومؤشر نقل التكنولوجيا تقدم بـ 7 مراتب ليسجل المرتبة 114 و أيضا مؤشر توفر التكنولوجيا على مستوى الشركات تراجع بـ 7 مراتب ليسجل المرتبة 121 هذا العام .

المحور العاشر: حجم السوق

كان أداء الجزائر ثابت خلال الفترة 2017-2018 من خلال محافظتها على نفس المرتبة 36 وأهم مؤشرات هي : مؤشر حجم السوق المحلية الذي تحسن بمرتبة واحدة ليصبح الترتيب الجديد 32 ، و مؤشر حجم السوق الخارجية تراجع بـ 5 مراتب ليصبح الترتيب الجديد 48.

المطلب الثالث: مجموعة عوامل الابتكار والتطور

تحسنت الجزائر في هذه المجموعة بمرتبة واحدة ليصبح ترتيبها الجديد 118.

المحور الحادي عشر: مدى تطور بيئة الأعمال

سجلت نتائج الجزائر في الترتيب العام تراجعاً بمرتبة واحدة ليصبح الترتيب الجديد 122 ، ويمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كما يلي: مؤشر عدد الموردين المحليين 109 أي بتراجع مرتبة واحدة ، ومؤشر طبيعة الميزة التنافسية احتلت المرتبة 105 أي بتراجع ثمانية مراتب، مؤشر تطور عملية الإنتاج سجل تحسن بـ 8 ليصبح الترتيب الجديد 100.

المحور الثاني عشر: الابتكار

شهد محور الابتكار ضمن مجموعة عوامل الابتكار والتطور تحسناً بثمانية مراتب ليسجل المرتبة 104 هذا العام، حيث تحسنت مؤشرات الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير بخمسة مراتب ليسجل المرتبة 125 كترتيب وتحسن كل من مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ 9 مراتب ليصبح الترتيب الجديد 104 ومؤشر القدرة على الابتكار بمرتبة واحدة ليصبح الترتيب الجديد 111.

الخاتمة

رغم كل الإصلاحات والجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية إلا أن مرتبة الجزائر في تقرير التنافسية العالمي غير مريحة حيث سجلت المرتبة 86 أي بتحسن مرتبة واحدة عن السنة الماضية 2017، ومنه وجب عليها السعي لتحسينها عن طريق تحسين المناخ العام للأعمال.

أولاً: اختبار فرضيات البحث

فيما يخص الفرضية الأولى حول تحسين الجزائر حسنت مكانتها في مجموعة مؤشرات متطلبات الأساسية فهي خاطئة ذلك ما لم يعكس الواقع من خلال النتائج المسجلة حيث تراجعت مؤشرات متطلبات الأساسية بـ 7 مراتب .

في اختبارنا لفرضيات الثانية و الثالثة التي نصت على أن الجزائر حسنت مكانتها في مجموعة مؤشرات الكفاءة والفعالية ومؤشرات المعرفة والابتكار نوّكد صحتها بالنظر للنتائج المتوصل لها حيث تحسنت مؤشرات الكفاءة والفعالية بـ 8 مراتب و أيضا ومؤشرات المعرفة والابتكار تقدمت بدورها مرتبة واحدة.

ثانياً: نتائج البحث : سجلنا أهم نقاط القوة والضعف الأداء التنافسي الجزائري لسنة 2018 كتالي:

نقاط القوة تمثلت في المؤشرات الريادة للجزائر وهي :

- مؤشر معدل انتشار فيروس الإيدز حيث إحتلت الجزائر المرتبة 1 عالمياً؛
 - مؤشر معدل انتشار فيروس الملاريا حيث إحتلت الجزائر المرتبة 3 عالمياً؛
 - مؤشر حجم الديون حيث إحتلت الجزائر المرتبة 10 عالمياً؛
 - مؤشر الإذخار الوطني الإجمالي حيث إحتلت الجزائر المرتبة 18 عالمياً؛
 - مؤشر حجم السوق المحلية حيث إحتلت الجزائر المرتبة 32 عالمياً؛
 - مؤشر حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث إحتلت الجزائر المرتبة 34 عالمياً.
- نقاط الضعف تمثلت في 7 مؤشرات احتلت فيهم الجزائر المراتب الأخيرة وهي :

- مؤشر مدى تدريب الموظفين حيث إحتلت الجزائر المرتبة 129 عالمياً؛
- مؤشر قوة معايير المراجعة والإبلاغ حيث إحتلت الجزائر المرتبة 129 عالمياً؛
- مؤشر قوة حماية المستثمر حيث إحتلت الجزائر المرتبة 131 عالمياً؛
- مؤشر معدل الضريبة الإجمالي حيث إحتلت الجزائر المرتبة 131 عالمياً؛

- مؤشر شدة المنافسة المحلية حيث احتلت الجزائر المرتبة 131 عالميا؛
- مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة حيث احتلت الجزائر المرتبة 132 عالميا ؛
- مؤشر كفاءة مجالس الشركات حيث احتلت الجزائر المرتبة 135 عالميا؛

ثالثا: مقترحات البحث :

ونقترح بدورنا التركيز و الإشارة إلى تحسين المؤشرات الأكثر تراجعاً والتي تعكس أوجه الضعف في أداء الجزائر وهي:

✓ **محور المؤسسات:** نوصي متخذي القرار بحماية الملكية الفكرية ومحاربة الرشاوى و ضمان استقلال القضاء وتخفيض التبذير في الإنفاق الحكومي و محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

✓ **محور مدى تطور بيئة الأعمال:** في هذا المحور يجب علينا تحسين التنافسية المؤسسات بإضافة إلى تطوير عملية الإنتاج و التسويق داخل المؤسسات.

✓ **محور الابتكار:** يجب على السلطات تفعيل التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث و التطوير وأيضا السهر على تحسين مستوى و جودة مؤسسات البحث العلمي و تشجيع الابتكار عن طريق توفير المناخ المناسب للباحث مما يرفع من عدد براءات الاختراع .

الهوامش:

¹ مرصد التنافسية الوطني الأردن ، ص01. نقلا عن :

http://www.jnco.gov.jo/static/Arabic/pdf/analysis_Jordan_in_GCR_2010_2011.doc (01/06/2012)

² نسرين بركات وعادل العلي، مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية ، الملتقى الدولي حول: محددات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، (تونس، المعهد العربي للتخطيط، 19-21 جوان 2000)، ص26.

³ كمال رزيق و بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، (جامعة البليدة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 21-22 ماي 2002)، ص86 .

⁴ منى طعيمة الجرف، «مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها»، مجلة أوراق اقتصادية، (مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 19، أكتوبر 2002)، ص4.

⁵ وديع محمد عدنان، محدّدات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية، الملتقى الدولي حول: محدّدات التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، (تونس، المعهد العربي للتخطيط، 19-21 جوان 2000)، ص59.

⁶ R. Lecoint & C. Bia, **Mutation des entreprises et environnement économique**, Acte du Colloque : Mutation de l'environnement et compétitivité des entreprises, (Université De Biskra, Faculté de droit et des sciences économiques, 29-30 Octobre 2002), P146.

⁷ فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، (مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص11.

⁸ Roger Percerou, **Entreprise : Gestion et competitive**, (France, Economica 1984), P07.

⁹ Ibid, P10.

¹⁰ Jean MARC Leersnyder, **Marketing intrenational**, 2^{ème} Edition, (France, DALLOZ, 1986), P41.

¹¹ فريد النجار، إدارة العمليات والإنتاج والتكنولوجيا، (مصر، الإشعاع للطباعة والنشر، 1997)، ص123.

¹² J. Mathis, J. Mazier, D. Rivaud, Danset, **La compétitivité industrielle**, (France, DUNOD, 1988), P07.

¹³ Alouani Aoumeur Akki, **Le system d'information comptable et la compétitivité des entreprises**,

Séminaire international sur la compétitivité des entreprises économiques et mutations de l'environnement ,

(Biskra, Faculté de droit et des sciences économiques, 2002), P229. sur :

<http://www.iefpedia.com/france/wp-content/uploads/2009/12/AKKI-ALOUANI-Aoumeur.pdf>
(10/01/2013).

¹⁴ Mohamed Achouche, **Contribution à l'analyse de la compétitivité des entreprises publique industrielle**, Mémoire de magister, (Université Farhat Abbas Sétif , Institut Des Sciences Economiques , 1997), P47.

¹⁵ نسرين بركات وعادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص64.

¹⁶ Yves Barou & Bernard Keizer, **Les grandes économie**, (France, Du Seuil, 1988), P45.

¹⁷ سامية لحول، التسويق و المزايا التنافسية دراسة حالة : مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم شعبة تسيير المؤسسات، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص62.

¹⁸ حاتم القرنشاوي، سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، ورقة عمل حول صناعة البرمجيات، تقرير صندوق النقد العربي، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، (أبو ظبي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 1999)، ص296.

¹⁹ Michael Porter, **Building the Microeconomic Foundations of Prosperity: Findings from the Business Competitiveness Index**, P17 sur : http://www.weforum.org/pdf/Gcr/GCR_2003_2004/BCI_Chapter.pdf (15/10/2012).

²⁰ توفيق الصادق، «المنافسة في ظل العوامة: القضايا والمضامين»، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل لمعهد السياسات الاقتصادية، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، العدد الخامس، أكتوبر 1999)، ص 33. نقلا عن :

(08/01/2013). <http://eco4.voila.net/competitedesecorarabedansecomodiale.pdf>

²¹ تصريح وزير المالية عبد الرحمن راوية، نقلا عن:

<http://www.eco-algeria.com/content/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%89-9453-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A> (13/09/2018).

²² <https://algeriepart.com/ar/2018/04/18/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D8%A5%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%81/>

²³ عبد النور جحنين، احتياطي صرف الجزائر يقفز إلى 174 مليار دولار، جريدة الفجر، نقلا عن:

<http://www.djazairress.com/alfadjr/195459> (08/01/2018).